اليمن تخسر تدفقا استثماريا أجنبيا بقيمة 713 مليون دولار في 2011م

أحمد الطيار

خسرت اليمن تدفقا استثماريا أجنبيا مباشرا بقيمة 713 مليون دولار في 2011م كان بالإمكان الاستفادة منه في معالجة الفجوة التمويلية والتكنولوجية التي تواجه اقتصادها المتعثر فيما فقدت في العام السابق له 329 مليون دولار أيضا .

وقال الباحث الاكاديمي محمد احمد عصام في محاضرة بمركز سبأ للدراسات الاستراتيجية بعنوان» الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن الفرص والتحديات»: إن الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن تراجع بمعدل سلبي بشكل ملفت مقارنة بدول عربية عدة منها مصر وتونس فيما زاد لدى كل من الأردن والمغرب .

وأضاف عصام والذي يشغل مدير إدارة الاستثمار بالهيئة العامة للتأمينات: إن المؤشرات الدولية عن تقييم مناخ الاستثمار في اليمن للعامين 2010 و2011م بينت ضعفاً في ستة مؤشرات (أي اقل من 25نقطة مئوية) هي المشاركة السياسية والمساءلة والاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة وجودة البنية الإجرائية وسيادة القانون والتحكم في الفساد، أما في مؤشر التنافسية العالمية فإن اليمن حصل على المرتبة الخامسة عشرة من 18 دولة وعلى مستوى العالم يقع في المرتبة 138 من بين 143 دولة وجميعها مراتب متدنية.

لافتا إلى أن تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن يأتي نتيجة لغياب الإدارة الاقتصادية الكفؤة في البلاد وضعف الهياكل التنظيمية ،وغياب الاستقرار السياسي واضطراب الأوضاع الأمنية في مختلف المناطق وضعف القضاء وعدم استقلاليته وتدني مستوى البنية التحتية وعدم فاعلية دور المؤسسات الراعية للاستثمار في اليمن ،بالإضافة إلى عدم وجود سوق للأوراق المالية والفساد والبيروقراطية الإدارية في أجهزة الدولة وضعف القطاع الخاص والدور الضعيف للجهاز المصرفي في منح الائتمان.

وقال عصام: إن المؤشر الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية ويشمل 176 دولة في العالم اظهر أن اليمن ارتفعت ثمان مراتب في 2012م إلى 156 مقابل المرتبة 164 في 2011م ،وفي المقابل تراجعت خمس مراتب في مؤشر بيئة الأعمال لتصل إلى المرتبة 99 في العام 2011م بعد أن كان في المرتبة 94 عام 2010م وهذا الانخفاض يدل على التدهور في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.

ورغم تلك السلبية أوضح عصام أن هناك مؤشرات لاتزال تنظر للبيئة الاستثمارية في اليمن من نقاط قوة أبرزها الموقع الاستراتيجي ضمن العوامل المكانية وتوافر الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن والأسماك والتنوع في التضاريس المناخية ووجود قانون للاستثمار محدث هو القانون رقم 15 لسنة 2010م كما أن تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية واعتماد 6.4 تريليون ريال كتقديرات للبرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الرابعة 2015-2010م يمثل مصدرا قويا لنقاط القوة للبيئة الاستثمارية اليمنية.

ومن اجل الاستغلال الامثل للفرص المتاحة ومواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر أوصى الباحث بعدة توصيات بعد المداخلات التي أثرت الموضوع من قبل الباحثين والمهتمين تمثلت بضرورة إعادة النظر إلى البيئة الاستثمارية كمنظومة متكاملة دون انتقاص لأحد مكوناتها وبالذات توفر عنصر الأمان في المقام الأول وتطوير وتنمية الموارد البشرية ودعم استقلالية القضاء بما يضمن محاربة الفساد بكافة أشكاله وإعادة هيكلة المؤسسات التنظيمية التي تشرف على الاستثمار في اليمن ورفدها بالكفاءات المتخصصة في مجال الاستثمار.

كما حث على ضرورة إعداد خارطة استثمارية والترويج لها داخليا وخارجيا والاستفادة من المؤشرات الدولية التي تشخص واقع البيئة الاستثمارية مع دراسة تجارب بعض الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على زيادة الاستثمارات العربية البينية وتهيئة المناخ المناسب لها.

تصوير/ ناجي السماوي

وزير الزراعة والري يتفقد المشاريع الزراعية بأرخبيل سقطرى

المكلا/سبأ

، تفقد وزير الزراعة والري المهندس فريد أحمد مجور أمس عدداً من المشاريع الزراعية في أرخبيل سقطرى واطلع على الأصول الوراثية بالحديقة النباتية التي تحتوي على عدد من الأشجار النادرة منها شجرة دم الأخوين واللبان.

واطلع وزير الزراعة ومعه مدير عام مكتب الزراعة والري بساحل حضرموت المهندس محمد فرج عبدون وعدد من المسئولين في مديريتي حديبو وقلنسية على سير العمل في مشروع كريف دكسم والذي سيخصص لحفظ المياه وبتكلفة 8 ملايين ريال بتمويل من صندوق التشجيع الزراعي والسمكي حيث وصلت نسبة الانجاز في المشروع 40%.

كما تعرف الوزير خلال زيارته لجمعية معنفوة النسوية بالأرخبيل على أنشطة الجمعية وما تقدمه من خدمات للقطاع النسوي في المجال الزراعي ، واطلع على أنشطة مشتل زراعة شجرة دم الأخوين في منطقة دكسم المعروفة بكثرة انتشار شجرة دم الأخوين فيها ودور المشتل في الإسهام بنشر زراعة هذه الأشجار .

وأكد وزير الزراعة والري أهمية الحفاظ على شجرة دم الأخوين النادرة التي تحظى بها الجزيرة وتعد واحدة من المعالم والرموز التي تميز الجزيرة عن غيرها من الجرز اليمنية.

افتتاح مركز تجاري للتسوق بعدن

عدن/سبأ

افتتح عصر أمس في محافظة عدن مركز "كوز ماركت" للتسوق أحد أكبر المجمعات التجارية الاستهلاكية البالغة تكلفته الإنشائية 4 ملايين ريال سعودي.

وأوضح المستثمر محسن الكوز أن افتتاح هذا المشروع في محافظة عدن يأتي باعتبارها مدينة اقتصادية وسياحية جاذبة للاستثمار، لافتا إلى أن المركز سيقدم خدمات التسوق للمواطنين في محافظة عدن، ويوفر فرص عمل للشباب والعمال اليمنيين.

الشهر الجاري:

افتتاح ميناء نشطون السمكي بالمهرة

صنعاء/سبأ

ناقش وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري أمس مع البعثة الإشرافية للبنك الدولي برئاسة بانو ستلر رئيسة بعثة متابعة مشروع الأسماك الخامس الجوانب المتعلقة بتقييم المشاريع السمكية الممولة من البنك المنفذة من خلال مشروع إدارة المصائد السمكية (مشروع الأسماك الخامس).

وفي اللقاء أكد الوزير السقطري أهمية إدارة الموانئ السمكية وذلك من خلال وحدات تعمل على تشغيل الموانئ السمكية والحفاظ عليها، مؤكدا أهمية الدعم المقدم من البنك الدولي للقطاع السمكي لدعم إنشاء البنية التحتية والبناء المؤسسي للوزارة والهيئات السمكية وكذا تمويل الدراسات اللازمة للموانئ السمكية.

من جانبها أشارت بانو ستلر إلى ما تم إنجازه من مشاريع في البنية التحتية للقطاع السمكي وكذا البناء المؤسسي والإجراءات المتخذة في التعديلات القانونية المنظمة للقطاع السمكي.

فيما استعرض مدير مشروع الأسماك الخامس الدكتور عمر صبيح سير العمل في مشروع ميناء نشطون السمكي بمحافظة المهرة الذي سيتم افتتاحه خلال مارس الجاري وكذا سير العمل في مشروع ميناء الخوبة السمكي بالحديدة.

حضر اللقاء وكلاء الوزارة وعدد من المسؤولين في البنك الدولي ومشروع الأسماك الخامس والاتحاد التعاوني السمكي.

تعاون يمني - أمريكي في مجالات الطاقة الشمسية

صنعاء/سبأ

أكد وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم أهمية التوسع في نشر التقنيات الحديثة كالزراعة بالبيوت المحمية وأنظمة الري الحديث واستخدام الطاقة الشمسية لتحسين إدارة الموارد المائية وزيادة الناتج المحصول وتعظيم الفائدة من وحدة الماء ووحدة الأرض الزراعية.

وأشار الوكيل الغشم خلال فعالية ورشة العمل المنعقدة أمس بصنعاء حول التقنيات الحديثة في المجال الزراعي والتي تأتي في اطار التعاون الفني الذي تقدمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال مشروع تحسين معيشة المجتمع، إلى أهمية تلك التقنيات الحديثة في مساعدة جهود التنمية الزراعية في اليمن خاصة وان اليمن تعاني من شحة الموارد المائية وكذا مساعدته على مواجهة الاشكاليات المتمثلة في تدني الانتاج المحصولي وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية ومن أهمها المياه والذي يشكل الأساس في التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

وثمن الوكيل الدعم من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي سيمكن جهود الوزارة في تنمية الانتاج الزراعي خاصة زراعة البن وتطوير الزراعة بالبيوت المحمية واستخدام الطاقة البديلة وخاصة في مناطق المرتفعات.

وقال : «إننا في وزارة الزراعة نتطلع إلى شراكة حقيقية مع الجانب البحثي والأكاديمي والذي سيسهم بشكل حقيقي وفعال في تطوير استخدام هذه التقنيات وتجهيز دليل الاستخدام والتشغيل والصيانة لمثل هذه التقنيات ليسهل على المزارع استخدام هذه التقنيات بشكل مستدام «.

من جانبهما أشار وكيل وزارة المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي ونائب رئيس جامعة صنعاء للشئون الاكاديمية الدكتور حمود الظفيري، إلى أهمية الورشة التي تأتي في اطار تقييم التجربة النموذجية التي نفذت في كلية الزراعة بجامعة صنعاء ودورها في نشر التقنيات الحديثة التي تسهم في تطوير القطاع الزراعية وتعزيز دوره في الأمن الغذائي.

وحثا على الاستفادة القصوى من هذه التقنيات وبما من شأنه تحقيق انتاجية عالية من محاصيل غذائية ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في السوق الخارجي.

كما ألقيت كلمتان من قبل مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية روبرت ويلسن والقائم بأعمال السفير الأمريكي بصنعاء إليزابت رتشارد، أشارتا إلى التقنيات الحديثة وحرص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تمويل وتنفيذ النشاطات الخاصة بنشر التقنيات الحديثة في المجال الزراعي أهمها الزراعة بالبيوت المحمية وإدخال الطاقة الشمسية كتقنية في الاستخدامات الزراعية خاصة في مجال الري.

وتطرقت الكلمتان إلى أهمية هذه التقنيات كوسيلة لدعم المزارع وما ينجم عنه من آثار ايجابية كبيرة تسهم في تحسين المعيشة للمزارعين وكذلك في ترشيد استخدام المياه في الجانب الزراعي.

تخلل الورشة التي حظيت بمشاركة واسعة من الجهات المعنية كوزارتي الزراعة والري والمياه والبيئة وجامعة صنعاء وباحثين ومهندسين ومهتمين بالشأن الزراعي والطلاب، عدد من المداخلات الاستفسارات والنقاشات الهادفة والتي تركزت حول مشروع تطبيق تكنولوجيا الطاقة الشمسية للاستخدام الزراعي في جامعة صنعاء والذي يأتي كتجربة إيضاحية سيتم تعميمها ونشرها في المستقبل لخدمة التنمية الزراعية في مختلف المناطق الزراعية في اليمن.

حضر فعالية الورشة عميد كلية الزراعة الدكتور جلال عوض وعدد من المسئولين.

افتتاح مشروع تطبيق تقنية الطاقة الشمسية في جامعة صنعاء

صنعاء / سبأ

افتتحت جامعة صنعاء أمس مشروع تطبيق تكنولوجيا الطاقة الشمسية للاستخدام الزراعي في كلية الزراعة بتكلفة 110 آلاف دولار.

ويهدف المشروع الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عبر مشروع تحسين معيشة المجتمع؛ لتزويد الكلية بنموذج عملي للطلاب بعد التخرج لترشيد استغلال موارد الطاقة وتوظيفها في الإنتاج الزراعي.

وأفاد عميد الكلية الدكتور جلال عبد الإله عوض خلال الافتتاح أن الوحدة في مكونها تضم بيوتا زراعية بلاستيكية محمية مزودة بألواح شمسية لتخزين الطاقة وتوظيفها للإنتاج الزراعي في مساحاتها المتاحة.

وقال العميد عوض: إن الوحدة ستمثل أنموذجا للخريجين بشكل رئيس وقطاعات المجتمع المستخدمة للطاقة عبر الديزل والمولدات لإنتاج الطاقة النظيفة بتكاليف أقل وتعريفهم بمهارات إدارتها كفرص عمل لمنتظري الوظيفة العامة من الخريجين.

وأشار إلى تنسيق الجهة المنفذة للمشروع مع مؤسسات تمويلية في السوق المحلية لتقديم قروض للخريجين الراغبين في الإنتاج عبر هذه الوحدات وإدارتها كمشاريع لتحسين الدخل.

وتناولت الكلمات عن الجامعة والوكالة الأميركية والمعنيين في الدولة والقطاع الخاص أهمية المشروع على المستوى الأكاديمي ودور جهات الاختصاص في تطوير تجربته في البيئة المحلية وجدواه الإنتاجية والاقتصادية.

اقرها مجلس الوزراء الاسبوع الماضي

«الثورة» تنفرد بنشر الروزنامة الزراعية اليمنية الهادفة لحماية المنتج المحلي من منافسة المستورد

منصور شايع

اقر مجلس الوزراء الاسبوع الماضي الروزنامة الزراعية اليمنية والهادفة إلى حماية المنتج المحلي من الخضار والفاكهة الطازجة من منافسة المنتج الخارجي ،الى جانب المواءمة والاستجابة لمتطلبات واشتراطات الروزنامة الزراعية العربية .وتشمل الروزنامة مجموعة من المنتجات الزراعية من الخضار والفواكه بهدف حمايتها في مواسم الانتاج المحلي من خلال رفع التعريفة الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل إلى أعلى فئة أثناء الاستيراد (داخل الموسم) وذلك لحماية المنتج المحلي وفقا للسقوف المتفق عليها عند المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

وفي تصريح لـ «الثورة « أوضح المهندس / فاروق قاسم مدير عام التسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والري ان الروزنامة ألغت العمل بالقرار السابق (153) لعام 2002م بشأن المواسم التي يحظر أو يسمح فيها استيراد الخضار والفواكه المشمولة بالقرار رقم (85) لعام 2000م. كما تم تحديد المنافذ الجمركية والموانئ لدخول السلع المشمولة بالروزنامة الزراعية وفقا لكفاءة وتأهيل تلك المنافذ بالمحاجر النباتية والصحية والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وعلى وزارتي الزراعة والمالية ومصلحة الجمارك تحديد تلك المنافذ. وتشدد الروزنامة الزراعية بعدم السماح بدخول شحنة أصناف الخضار والفواكه الواردة بهذا القرار ما لم تكن مصحوبة بشهادة صحية وشهادة المنشأ بما يؤكد ويثبت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي وخلوها من الأمراض وعلى أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية اليمنية أو العربية والدولية المعتمدة وتخضع لقانون الحجر الزراعي وقانون البذور للمخصبات والقوانين ذات العلاقة النافذة ، كما تخضع السلع المشمولة بالروزنامة إثناء الاستيراد إلى الموافقة الأولية من الجهة المعنية بوزارة الزراعة والري .

وأشار مدير عام التسويق والتجارة الزراعية الى ان مجلس الوزراء كلف الجهات المعنية بإنجاز المهام المحددة حيث كلف وزارة الزراعة والري باستكمال تجهيز وتأهيل أجهزة الحجر الزراعي في المنافذ الحدودية المعتمدة . وعلى الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة استكمال إصدار المواصفات القياسية اليمنية للخضار والفواكه. وطلب من وزارة الصناعة والتجارة موافاة مصلحة الجمارك بقائمة السقوف الجمركية المتفق عليها مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. أما وزارتا المالية والتخطيط والتعاون الدولي فعليهما توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المهام المحددة .

وبينت الروزنامة عدداً من السلع منها الطماطم طازجة أو مبردة والبطاطس طازجة أو مبردة والبصل طازج ، كذا البامية طازجة والمانجو طازج وأيضا البرتقال طازج واليوسفي «ماندرين»طازج والعنب الطازج والتفاح الطازج.

أسس ومعايير الروزنامة الزراعية العربية

وأضاف المهندس فروق قاسم: ان الأسس والمعايير التي يجب اتباعها ان لا تعني بأي حال من الأحوال منع استيراد السلع الزراعية وان الهدف من الروزنامة الزراعية هو إعطاء الفرصة للدول العربية للتكيف في إنتاجها الزراعي مع عملية التحرير المتدرج للسلع الزراعية العربية وتداولها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تهدف هذه المعايير إلى تقليص عدد السلع الزراعية المدرجة في الروزنامة الزراعية مع تقليص الفترات الزمنية لمواسم الإنتاج الزراعي التي سيطبق فيها الرسم الحمائي. ووفقا لذلك تحدد الأسس والمعايير لوضع الروزنامة الزراعية العربية على أن تكون السلع الزراعية منتجة تحت ظروف طبيعية تقليدية ولا تشمل هذه السلع تلك التي يتم إنتاجها خارج مواسم الإنتاج الطبيعية بالتقانات الزراعية المحمية المختلفة والتي يتم فيها التحكم في ظروف الإنتاج ومن ثم تجعل الإنتاج ممكنا خلال العام كله وتشمل هذه التقانات على سبيل المثال البيوت الزجاجية أو البلاستيكية والانفاق المغطاة بشرائح بلاستيكية وغيرها من الأساليب. ويعزز هذا الأساس من التوجه بالزراعة العربية نحو التخصص والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية.

وبحسب الروزنامة الزراعية ، تقتصر السلع الزراعية المدرجة في جدول مواسم الإنتاج على السلع الطازجة وبذلك لا يدخل في نطاق هذه السلع تلك المصنعة أو المجهزة سواء بالحفظ أو التعليب أو التخليل بهدف تنظيم أو إطالة فترة العرض (موسم السلعة). كما لا تدخل في الروزنامة الزراعية السلع التي تخضع لعمليات تصنيعية تحويلية على صورتها الخام الأولية. وفي كل الأحوال ، يجب تحديد البند الجمركي للسلعة ، وفقا للنظام المنسق HS عند مستوى 6 أرقام وبحث تتطابق مواصفات هذه السلعة عند تحديدها مع مواصفات البند الخاص بالسلعة. وتمثل ايضا مواسم الإنتاج للسلع الزراعية المحددة بالروزنامة الزراعية العربية مواسم ذروة الإنتاج ولا تمتد لتغطي طول فترة الحصاد أو الجني أو الجمع للمحصول. ويمكن تعدد مواسم الذروة للسلعة الواحدة في حالة إنتاجها في مناطق مناخية مختلفة داخل البلد الواحد على أن لا يتجاوز عدد السلع في الروزنامة الزراعية للدولة عن 10 سلع وان لا يتجاوز مجموع فترات ذروة الإنتاج لقائمة كل دولة 45 شهرا والحد الأقصى لمجموع فترات ذروة الإنتاج لأي سلعة 7 شهور في السنة. ويجب أن لا تتضمن الروزنامة أصناف الخضار الورقية بأنواعها ، باعتبار أن غالبية الخضار تنتج على فترات (مواسم) قصيرة متعاقبة على مدار العام. ولا تدخل الروزنامة السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية .